علم الاجتماع والجريمة

دراسة فى التراث النظرى

السيد عوض*

تتناول هذه الدراسة الموضوع من خلال محاور أربعة ، فبدأت بمقدمة ، ثم بمناقشة الجريمة كمشكلة سوسيولوجية ، ثم ناقشت النظريات البيولوجية والنفسية المفسرة للسلوك الإجرامى ، ثم ناقشت النظريات السيوسيولوجية البنائية والتأويلية ، وأخيراً ناقشت المدخل الإصلاحى فى علم الإجرام وعلم الاجتماع منتقدة هذا المدخل وكذلك نظريات مسببات الجريمة ، وداعية إلى أهمية تطبيق النظريات التأويلية فى دراسة السلوك الإجرامى .

مقدمة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض التراث النظرى المتعلق بدراسة السلوك الإجرامى ، ولقد جاء اختيار هذا الموضوع عن قصد ، حيث إن أغلب البحوث والدراسات التى تتناول الجريمة فى مصر تدور فى فلك النظريتين الوظيفية من ناحية ، والماركسية التقليدية من ناحية ثانية (وهى تلك النظريات التى يطلق عليها البنائية ، والتى تؤكد على أن المجتمع شىء خارج عن الفرد يؤثر فى سلوكه ، ويحدد هذا السلوك ، فهى تهتم أساساً بكيفية تأثير المجتمع على الأفراد) فى الوقت الذى ينشغل فيه المنظرون المعاصرون بمسائل مختلفة تتعلق بعالم يرونه تغير تغيراً ضخماً عن العالم الذى واجهه ماركس ودوركايم وفيبر ،

* أستاذ مساعد ورئيس قسم الاجتماع ، كلية الآداب بقنا ، جامعة جنوب الوادى .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٧ .

حيث ظهرت النظريات التأويلية كالتفاعلية الرمزية والاثنوميثودولوجية (وهى تلك النظريات التى تؤكد على الفعل الفردى الذى له معنى وهدف ، وتهتم أساساً بكيفية قيام الأفراد والجماعات بتأسيس المجتمع وإضفاء معنى عليه ومعايشة الحياة) . وسيحاول الباحث تناول هذا الموضوع فى ضوء أربعة محاور رئيسية هى كما يلى :

المحور الأول: الجريمة كمشكلة سوسيولوجية

هناك فرق بين المشكلات الاجتماعية (Social problems) والمشكلات السوسيولوجية (Sociological Problems) ، حيث لاحظ دوركايم – فى نهاية القرن التاسع عشر – أن مصطلح اجتماعى (Social) يستخدم بصفة شائعة ، ويطبق على جميع الظواهر المنتشرة فى المجتمع ، بالرغم من ضآلة الأهمية الاجتماعية لهذه الظواهر ، ومع هذا فليست هناك شواهد بشرية يمكن ألا يطلق عليها صفة اجتماعى . فهناك فرق بين الصفة اجتماعى والصفة السوسيولوجى ، فالصفة الأولى تنطبق على أية ظاهرة اجتماعية يتدارسها أى علم من علوم المجتمع ، بينما الصفة الثانية لا تنطبق إلا على تلك القضايا والظواهر التى يركز عليها علم الاجتماع وينفرد فى دراستها بمدخله ومنهجه المتميزين[1] . وقد ميز ويرث (Wirth) فى مؤلفه المشكلات الاجتماعية المعاصرة (Contemporary Social Problems, 1939) بين المشكلات الاجتماعية والمشكلات السوسيولوجية أو العلمية . فالمشكلات الاجتماعية هى مواقف منحرفة عن مواقف مرغوب فيها . أما المشكلة السوسيولوجية أو العلمية هى مشكلات معرفية ، تظهر حينما لا تكون العلاقات بين الأحداث معروفة [2] .

ويـــرى سبكـتـــور وكتســـوز (Spector and Kitsus) فـــى كـتـابهمـــا (Social Costruction Problems 1977) أن المقصود بالمشكلات الاجتماعية" تلك الأنشطة التى من خـلالهـا تتـهيأ الظروف والأحوال التى يطلق عليهـا أو تعـرف كمشـاكل عن طريق الحكومـات ووسـائل الإعـلام ووكـالات الرعـاية الخـاصـة أو العامة، بالإضـافة إلى مشكلة المتحدثين بلسان الشعب بين الجماهير العامة . وهذا يعنى أننا يمكن أن نعرف المشاكل الاجتمـاعيـة بأنها نشـاطات الأفراد أو الجماعات التى تؤدى إلى خلق تأكيدات لمظالم ومطالب بخصوص بعض الأحوال المزعومة أو المفترضة، حيث إن ظهور مشكلة اجتماعية يتوقف على مدى تنظيم الأنشطة التى تؤكد أن هناك حاجة لإبادة أو استئصال أو تحسين أو إجراء أية تغيرات أخرى فى أحوال معينة [٢] .

ومن هنا ، فإن المشـاكل الاجتمـاعية تعكس – بصفة عـامة – مـا يهتم به الأشـخـاص دائمـا، ومـا يرونه أنه يجب أن يحدث بخصوص شىء مـا ، ومـا يرونه أنه أمر غير مرغوب وفى حاجة ماسة للتخلص منه . وتعتمد هذه المشاكل على أهمية بعدى المكان والزمان ، فهى تخضع لعملية التغير ، وهى تتراوح من ضرب الزوجة إلى الأمية، ومن التميز العنصرى إلى التلوث البيئى، ومن المخدرات إلى الإجهاض ، ومن الكحوليات إلى الاعتداء الجنسى ، ومن عدم المساواة فى الجنس إلى انحراف الأحداث .

ولقد أشار بفول (Pfohl) فى ١٩٧٧– على سبيل المثال – إلى أنه فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين تم فقط تحديد إسـاءة معاملة الطفل باعتبارها مشكلة ، وأنه يجب السعى نحو عمل شىء تجاهها . فعلى الرغم من أن الأطفال كان يتم ضـربهم من قبل ، وكانت تساء معاملتـهم ، فإن ذلك لم يكن مـوضـوعا يجذب انتبـاه الجـمـاهير. ولكن عندمـا تناولت جـمـاعـات مـعينة هذا الموضـوع كالأخصائيين فى مجال الطب ، وخاصة أطباء الأشعة ، حيث عرضوا الموضوع

بطريقة أدت إلى حضور الجذب الجماهيرى الهائل ، وفى هذه الحالة تم تحديد هذا الموضوع باعتباره مشكلة عامة ورئيسية .

ولقد تم تحديد الأنواع المختلفة أيضا، وفى فترات متباينة كمشاكل اجتماعية ، فمثلا السطو ، أى السرقة بالإكراه ، فقد تم تحديدها من قديم الأزل باعتبارها جريمة ، إلا أنه فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين ، فإن شكلاً معيناً منها أصبح يسمى بالنهب ، وتم درجه فى مرتبة أية مشكلة اجتماعية خطيرة . ولقد حدث ذلك تحت تأثير نداءات أو مطالب كل من رجال السياسة وضباط الشرطة ورجال الصحافة .

أما المشكلات السوسيولوجية ، فهى تلك المشكلات التى يتم اشتقاقها من الاهتمامات التى تحرك التساؤل السوسيولوجى ، وتعكس هذه الاهتمامات الاتجاهات النظرية المختلفة التى يستخدمها علماء الاجتماع ، وربما تكون مشكلة النظام الاجتماعى العام هى أهم تلك الاهتمامات . ومن المهام الأخرى التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع هى فهم الفعل الاجتماعى وتحديد الخبرات الاجتماعية والثقافية داخل الهيئات البنائية المتغيرة، ووصف العمليات الاجتماعية، كما تشمل أيضا المناظرات المنهجية عن مشاكل النظرية والتطبيق والبناء والعوامل الموضوعية والمعنى[٤] . فمثلا إذا ما تناولنا الجريمة ، فكيف يمكن دراستها كمشكلة سوسيولوجية ، حيث يتطلب ذلك دراستها دراسة موضوعية لا دخل للعواطف والأهواء الشخصية ، وتناول كافة الاتجاهات النظرية التى تناولت الجريمة ، وما مناهج البحث الملائمة لدراستها، وحينما تتكون لدينا فكرة واضحة عن هذه الظاهرة ، وأن تكون هذه الفكرة مبنية على أسس علمية، هنا فقط يمكن أن نخطو خطوة أخرى نحو الإصلاح والعلاج ، بمعنى أن اهتمامنا بالجريمة امتد من اعتبارها مشكلة سوسيولوجية إلى اعتبارها مشكلة اجتماعية . أما

دراسة الجريمة كمشكلة إجتماعية فهذا هو مجال اهتمام الخدمة الاجتماعية ، حيث الإصلاح والعلاج ، وهو اهتمام لا يتعارض مع الاهتمام السوسيولوچى ، بل إن تقدم الخدمة الاجتماعية مرهون ومتوقف على مدى ما يحققه علم الاجتماع من تقدم . ففن الطب والجراحة لم يتقدم إلا بتقدم وارتقاء كل من علمى التشريح ووظائف الأعضاء. كما أن الصناعة تقدمت تبعا لتطور الاكتشافات العلمية فى مجال الميكانيكا والعلوم الطبيعية والكيميائية .

والجريمة كمشكلة اجتماعية هى أيضاً مجال اهتمام ضباط الشرطة ورجال السياسة والقانون وضحايا العنف ، إلا أن الاهتمام بالجريمة أو غيرها كمشكلة سوسيولوجية هو ما ينفرد به علماء الاجتماع ، حيث إن مهمتهم تكمن فى تحديد الداء وتترك للتخصصات الأخرى صرف الدواء .

المحور الثانى : النظريات البيولوجية والنفسية للسلوك الإجرامى

ومن علم الإجرام البيولوجى للمبروزو (Lombroso) فى القرن التاسع عشر إلى علم الإجرام السيكولوجى لايزنك (Eysenck) فى القرن العشرين ، يوضح بوكس (Box, 1981)[٥] أن الاهتمام فى هذه الفترة كان ينصب على ضرورة عزل المجرم الفرد لتحديد السمات التى تميزه عن الشخص السوى . فعالم الإجرام البيولوجى كان يهتم بتلك الفروق والاختلافات التى توجد فى الجسم البشرى، كما أنه من المفترض وجود اختلافات وفروق سيكولوجية بين المجرمين والأسوياء . ولقد تناول كل سذرلاند وكريسى (Sutherland and Cressy) [٦] هذه القضية ، حيث أوضحا أن المجرمين يتميزون بعدة خصائص ، منها: شكل رءوسهم ، وأشياء غريبة فى عيونهم ، وجبهاتهم الضيقة المكتنزة ، وأذقانهم الخفيفة ، ووجوههم المضغوطة ، وأنوفهم المتسعة الفتحات ، وعضلات أجسامهم الرشيقة .

ومنذ ذلك الحين وظهر عديد من الباحثين كل منهم اهتم بناحية معينة ، فنجد – مثلا – سارنوف ميدنك (Sarnoff Mednick) يرى أن العمل الإجرامى ناتج عن الانحطاط البيولوجى، وهذا ما أكده من قبل هوتن (Hotton) فى عام ١٩٣٩، حيث يرى أن السبب الرئيسى للجريمة هو اتسام المجرمين بدونية بيولوجية موروثة ، وشكل الجسم(Glueck and Glueck, 1950; 1956, Sheldon, 1949,)، ونقص التغذية (Hippchen, 1977) ، وشذوذ الكروموسوم (West, 1969)، وحجم المخ والأرداف والأعضاء التناسلية (Rushton, 1989) . وقد نال عمل راشتون سمعة سيئة فى كندا، حيث إن هذا العمل بمثابة إحياء مباشر أو استمرار للعلم العنصرى الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر، والمنحدر من أحد المصادر الرئيسية لعلم الإنسان(٧) .

أما بالنسبة للباحث فى علم الإجرام السيكولوچى ، فإنه يركز على عدة خصائص تتسم بها النزعة الإجرامية الفردية ، والتى توجد فى المظاهر المختلفة للشخصية الإنسانية ، فإذا كانت النظرية البيولوجية ترى أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامى وتكوين الجسم – سواء من ناحية الشكل العام أو الكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة لاسيما الغدد الصماء – فرواد النظرية النفسية يقرون بأن هناك علاقة بين السلوك الإجرامى والخصائص النفسية والعقلية للفرد . ومن أهم هذه الخصائص الطاقة الغريزية الزائدة عن الحد، والضعف العقلى الموروث ، والتطرف فى سمة الانطواء والانبساط ، والخبل أو الجنون والانتهازية التى تتسم بها العقلية المؤمنة بالقتل الجماعى ، والتى ظهرت عند فيليب الثانى ملك أسبانيا ، والسلطان عبدالحميد بتركيا، وأدلف هتلر الألمانى ، والقيادات الإسرائيلية فى حربها مع العرب (٨) .

المحور الثالث: النظريات السوسيولوجية للسلوك الإجرامى

تحدد النظريات السوسيولوجية للسلوك الإجرامى الاختلاف بين المجرم والشخص السوى فى ضوء خاصية البيئة الاجتماعية التى تنعكس على الشخص ، حيث نجد – على سبيل المثال – العمل المبكر لمدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع التى ربطت العمل الإجرامى بظروف التفكك الاجتماعى الحضرى أو الباثولوجيا الاجتماعية بلغة مشابهة لمفهوم دور كايم للأنومى ، أى انهيار التنظيم والقواعد الأخلاقية تحت تأثير التغير الاجتماعى السريع . ولقد استخدم ميرتون مفهوم الأنومى بصورة مختلفة إلى حد ما، حيث ربط السلوك الإجرامى بعملية الفصل بين الطموحات التنظيمية ، أى الأهداف والغايات والمصالح المحددة ثقافياً، والتى تعتبر بمثابة أهداف مشروعة لجميع أعضاء المجتمع على اختلاف مواقعهم فيه وبين الوسائل المتاحة والمقبولة ، والتى تقرها النظم الاجتماعية وتعمل على تحقيق هذه الأهداف . فالأشخاص الأكثر وقوعا فى السلوك الإجرامى – كسرقة الممتلكات مثلا – هؤلاء هم الذين منعهم وضعهم الطبقى من تحقيق نجاح مادى عن طريق المدرسة والعمل والوسائل الشرعية الأخرى . وقدم إدوين سذرلاند فى ١٩٣٩ نظريته المخالطة الفارقة التى وضح فيها الرابطة بين المجتمع والسلوك الإجرامى، فالمجرم هو ذلك الشخص الذى يتعرض لتعريفات مؤيدة لمخالفة القانون. ولقد افترض سذرلاند "أن الشخص يصبح منحرفا بسبب تعرضه لمزيد من التعريفات المؤيدة لخرق القانون تزيد على تعرضه للتعريفات غير المؤيدة لخرقه [٩] .

فالفرد – من وجهة نظر سيذرلاند– يتعلم السلوك الإجرامى من خلال عملية الاتصال ، فإذا كانت ارتباطاتنا المنعزلة انحرافية هنا يكون الاحتمال قويا بأننا سوف نتعلم القيم والأساليب الانحرافية التى تجعل الأفعال الإجرامية ممكنة ومحتملة [١٠] . وأخيرا ، نجد فى أعمال رواد نظرية الثقافة الفرعية أمثال البرت

كـوهن ١٩٥٦(Cohen, A.K.) ، وكلوارد و أولن ١٩٦٠(Cloward and Ohlin) ويونج ١٩٧٠ (Young) التأكيد الميرتونى على الانفصالات البنائية والتعمق السيذرلاندى فى الاتصال الثقافى ، والتركيز الرئيسى لهذه الدراسات كان على جنوح الطبقة المنخفضة . وهناك العديد من النظريات السوسيولوجية الأخرى، منها نظرية الضبط الاجتماعى التى ترى أن الناس الذين لديهم ارتباطات ضعيفة بالمجتمع يكونون أكثر ميلا إلى السلوك الإجرامى، فهناك علاقة بين السلوك الإجرامى وعدم وجود روابط اجتماعية محددة ، مثل : الالتزام بالامتثال ، والارتباط بالآخرين المتفق عليهم ، والاندماج فى الأنشطة التقليدية ، والإيمان بالقيم الأخلاقية والمعايير الثقافية [١١] .

وعلى أية حال ، فإن كافة النظريات السوسيولوجية السابقة قد يقال إنها تعد بمثابة البديل النظرى الذى وضع أسسه أميل دور كايم فى أعماله المختلفة ، كالانتحار ١٨٩٧، وقواعد المنهج الاجتماعى١٨٩٥، وأن العمل الإجرامى باعتباره هدف البحث هنا يمكن تفسيره فى ضوء مصطلحات الحتمية والتمايز البنائى الاجتماعى . وعلى الرغم من أننا نخطط أساسا لدراسة الواقع ، فإنه لا يفهم من ذلك أننا لا نود تحسينه ، ويجب أن نحكم على أبحاثنا بأنها لا قيمة لها على الإطلاق إن لم يكن لها اهتمام تأملى ، وأنه فى حالة قيامنا بالفصل بين الشكل النظرى والمشكلات العملية، فإن ذلك لا يعنى أننا نهمل الأخيرة ، بل على العكس فإن ذلك يجعلها فى وضع أفضل لكى يمكن علاجها[١٢] .

أما بالنسبة للمداخل السوسيولوجية التأويلية (التفاعلية الرمزية ، المنهجية الشعبية ، الصراع البنائى) ، فإنها تتناول الجريمة فى ضوء حقيقتين أساسيتين[١٣] :

الأولى : أن الفعل الاجتماعى ذو معنى ذاتى متداخل .

الثانية : أن الجريمة تعد بمثابة تكوين اجتماعى .

لذلك لا تعطى هذه المداخل اهتماماً متزايداً بنظريات مسببات الجريمة. ويمكن عرض هذه المداخل السوسيولوجية كما يلى:

أولاً: مدخل التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism Approach

تختلف هذه النظرية عن النظريات الأخرى – كالتطورية أو البنائية الوظيفية أو نظرية الصراع – فى تفسيرها السوسيولوجى للمشكلات الاجتماعية بصفة عامة والجريمة بصفة خاصة ، فإذا كانت النظريات السوسيولوجية الأخرى تهتم بالتحليل السوسيولوجى للجريمة على المستوى الأكبر(Macro Level)، فإن النظرية التفاعلية الرمزية تهتم بالتحليل السوسيولوجى على المستوى الأصغر (Micro Level) ، حيث ترى أن المجتمع يمثل فى جوهره مجموعة من المعانى المشتركة ، وتكون هذه المعانى بناء من الرموز ذات الدلالات الاجتماعية التى تستخدم فى فهم السلوك الاجتماعى والتنبؤ به . فهذه النظرية توجه اهتمامنا بالأنماط الأصغر حجما من التفاعل الاجتماعى داخل مواقف محددة [١٤] . وتركز هذه النظرية فى وصفها للنظام العام على أهمية دور الرموز فى كافة الأنشطة الاجتماعية ، حيث تفترض أن الرموز لها دلالات ومعان مشتركة بين أفراد المجتمع، مثلها فى ذلك مثل الكلمات ، والتى من خلالها تشكل هذه المعانى التفاعلات المتداخلة فى البناء الاجتماعى للمجتمع . وهذا يعنى أن الرموز لها دلالات ومعان وتوقعات تتصل بطرق تفاعل أعضاء المجتمع بعضهم ببعض ولها معايير تحكمها[١٥] .

وطبقا لرأى هربرت بلومر (١٩٠٠– ١٩٨٦) العالم الأمريكى – وهو أحد رواد التفاعلية الرمزية – فإن التفاعل الرمزى يتوقف على ثلاثة افتراضات أساسية هى كما يلى[١٦] :

الافتراض الأول : تتصرف المخلوقات البشرية نحو الأشياء على أساس معنى هذه الأشياء بالنسبة لهم .

الافتراض الثانى: أن معانى تلك الأشياء تتكون من خلال عملية التفاعل الاجتماعى للفرد مع الآخرين .

الافتراض الثالث: أن هذه المعانى تتحور وتتعدل من خلال عملية تفسيرية تأويلية يستخدمها كل شخص فى تعامله مع الأشياء أو الإشارات التى يواجهها.

ويشير **الافتراض الأول** إلى أن الفعل قد يكون إجراميا وقد لا يكون إجراميا، بمعنى أنه يعتمد على المعانى التى تلصق به . فالأفعال ليست جريمة فى حد ذاتها ، حيث إن تجريمها يعد خاصية أو معنى يلصق بها[١٧] . فالجريمة هنا هى مسألة تعريف اجتماعى .

أما **الافتراض الثانى** ، فإنه يؤكد أن المعانى الملصوقة على الفعل تظهر بصورة متفاعلة ، سواء فى التفاعل مع المعانى الأخرى ، أو التفاعل مع نفسها. وهذا يعنى أنه فى أثناء عملية التفاعل الاجتماعى المباشر ربما يفسر الأشخاص سلوك بعضهم البعض على أنها إجرامية ، وبالمثل فإنه فى أثناء عملية التفاعل الاجتماعى الذاتى فإن الشخص قد يأخذ وجهة نظر الآخرين نحو سلوكه ، الأمر الذى يجعله يتعايش على اعتبار أن سلوكه إجرامى .

أما **الافتراض الثالث** ، فإنه يعنى أن المعانى الملصوقة على الفعل يتم تفسيرها من خلال الأطراف الداخلة فى عملية التفاعل . ويتضمن ذلك أيضا كيف أن الفعل يتم تفسيره اعتمادا على موقف ووضع التفاعل المحدد من خلال المشاركين . ويهتم المتفاعلون – هنا – بشكل خاص بعلاقات الوجه للوجه ، والمظاهر التنظيمية والموقفية لمضمونات ونصوص التفاعلية الرمزية .

وتكمن الفكرة الرئيسية لمدخل التفاعلية الرمزية فى الذات Self ، وهناك طريقتان يمكن من خلالهما فهم الذات :

الطريقة الأولى : هناك فكرة عن الذات باعتبارها عملية Self as Process .

الطريقة الثانية : النظر إلى الذات باعتبارها موضوعا أو هدفا Self as Object .

١-الذات كعملية The Self as Process

وتشير هذه الطريقة إلى مدى قدرة الإنسان بصورة واضحة على التفاعل الذاتى. وهذا يعنى أن الإنسان قادر على التفاعل مع ذاته ، ويتحقق ذلك من خلال قيام الفاعل بإصدار إشارات إلى ذاته ، وأن الاستجابة لهذه الإشارات تتم من خلال إصدار إشارات ذاتية أخرى . وتشكل الإشارات الذاتية كلما لفت الفاعل نظر ذاته إلى أن هناك شيئا ذو أهمية خارج ذاته[١٨]. كما أن عملية الإشارات الذاتية (Self Indications) لها سمتان أساسيتان هما:

* إن البشر يصنعون هذه الإشارات ويوجهونها نحو أنفسهم (ذاتيتهم) كما لو أنهم يوجهونها نحو شخص آخر ، باستثناء تلك التى كونوها بصورة مختزلة.
* إنه فى أثناء عملية صنع الإشارات الذاتية ، فإن الفاعلين يشيرون – بصورة ضمنية – إلى ذاتيتهم من وجهة نظر الشخص الآخر من ناحية ، وجماعة الأشخاص المتميزة الصغيرة القادرة على التعميم من ناحية أخرى. وتتضمن عملية تفسيرات الموقف التى يكونها الفاعلون مظهرين :

المظهر الأول ، وهو التعريف الذى يعنى تعريف وتحديد الفاعل للموقف الذى يواجهه ، والأمر المهم هنا هو أن الفاعل يأخذ دورا أو أدوار الآخرين ويشير إلى ذاته من وجهة نظرهم فى ضوء معنى الإيماءات التى يقومون بها.

أما **المظهر الثانى** فى التفسير هو الحكم ، ويأتى هذا المظهر بعد عملية تعريف الموقف ، حيث يقوم الفاعل بأخذ دور القائم على التعميم ، أو وجهة النظر المرتبطة بالشخص الآخر أو الجماعة التى يقضى معها الفاعل فى

تفاعله مع الآخرين وقتا زائدا عن الحد . ونتيجة لهذه العملية – خطة الفعل – فإنه تتم عملية إعادة تعريفات وتحديدات للموقف بشكل متلاحق يترتب عليها صدور أحكام إضافية وخطط معدلة أو متغيرة للفعل .

٢- الذات كموضوع أو هدف The Self as Object

وتشير هذه الطريقة إلى مدى قدرة الإنسان على تكوين صورة لذاته، وهى تلك التى أطلق عليها الباحثون فى التفاعلية الرمزية صورة الذات . وتجدر الإشارة إلى أن الصور الذاتية تتطور وتنمو من خلال العملية التى يقوم بها الفاعل بالنظر إلى ذاته ، ومن ثم يحكم بما هو منظور . ولا يمكن للفاعلين أن يحكموا على أنفسهم بشكل مباشر ، ولكنهم يمكنهم الحكم على أنفسهم بشكل غير مباشر ، وذلك من خلال أخذ وجهة نظر الآخرين نحو أنفسهم. ومن هؤلاء الآخرين : الأشخاص النخبة ، والجماعات الصغيرة المتميزة ، أو تلك الصور التى يضعها الإنسان فى ذهنه عن الآخرين . فالأمر هنا يرتكز – بشكل أساسى – على مدى إدراكهم لقضية مؤداها من يكون هؤلاء؟[١٩] .

وفيما يلى سنحاول عرض بعض المحاولات التى حاولت تطبيق قضايا هذه النظرية ، ومنها محاولة برننجان (Brannigan, 1984) فى دور الشرطة فى تعريف وتحديد الجريمة واختيار المجرم ، ودراسة بليفان وبراير عن مواجهات الشرطة الأمريكية مع الأحداث .

أ- دور الشرطة فى تحديد الجريمة واختيار المجرم

يمكن تطبيق قضايا نظرية التفاعل الرمزى على كيفية قيام الشرطة بتحديد وتعريف الجريمة واختيار المجرم، وذلك من خلال المقدمات المنطقية لنظرية التفاعلية الرمزية ، والتى تتضمن الفعل والمعنى والتفسير فالفعل الصادر من

الشخص يرتبط بوضعه الطبقي من وجهة نظر الشرطة ، وسواء كان هذا الفعل إجراميا أم غير إجرامى ، فإن ذلك يعتمد على المعنى المنسوب إليه ، فالقضية هنا تكمن فى التعريف لهذا الفعل باعتباره إجرامياً، كما أنها قضية تفسيرية ، حيث يتم تفسير السلوكيات والتصرفات باعتبارها إجرامية . كل هذه العمليات لها دور فعال فى كيفية قيام الشرطة بصنع قرارها فى تحديد وتعريف الجريمة واختيار المجرم ، فالقضية التى يستند إليها مدخل التفاعلية الرمزية هى أن الجريمة تكمن فى أنها مسألة تعريف أو تحديد أكثر من كونها خاصية متأصلة ، سواء بفعل محدد أو شخص معين . كما أن الجريمة ظاهرة نسبية وليست مطلقة .

فالشرطة فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية تقوم عادة – كما يرى Brannign – بالتركيز على الشخص الموصوم بالإجرام . وهناك نموذجان لعملية تحديد وتعريف الجريمة واختيار المجرم عرضهما الكاتب (١٩٨٤) ، وهما[٢٠]:

الأول : نموذج قمع الجريمة The Crime Funnel Model

الثانى: نموذج شبكة الجريمة The Crime Net Model

ويفترض ***النموذج الأول*** وجود السلوك الإجرامى فى المجتمع ، إلا أن بعضه فقط يدخل فى دائرة اهتمام الضحايا، والمتظلمين، والشرطة . فالشرطة لا يمكنها معرفة كافة الجرائم ، وهى لا تسجل كافة الشكاوى دائما باعتبارها جرائم . ومن هنا، فإن عدداً كبيراً من الجرائم لا يدخل فى دائرة الإدانات أو التجريمات . فهناك جرائم غير منظورة ، وهى تلك الجرائم التى ترتكب ولا يتم التبليغ عنها، أو قد تصل إلى علم الشرطة ومع ذلك لا يتم تسجيلها . ومن هنا ، فإن حجم الجريمة الذى يتم معالجته بمعرفة المحاكم أقل بكثير من الحجم الفعلى للجريمة . ومع ذلك فليس لدينا أية طريقة لمعرفة إلى أى مدى تقل الجريمة كثيراً؛ لأننا لا نعرف حجم الجريمة الذى يحدث فى الواقع . ويطلق علماء الجريمة على

الحجم الفعلى للجريمة الذى يحدث بشكل مستقل عن إدراك أو تقدير هيئات تنفيذ القانون "الأرقام السوداء للجريمة".

أما ***النموذج الثانى*** ، وهو نموذج شبكة الجريمة ، فيستخدمه أنصار منظور الصراع البنائى ، ويهدف إلى الكشف عن ملامح عملية العدالة الجنائية التى لم يتم فحصها أو علاجها فى مدخل قمع الجريمة ، كالسمة الانتقائية لعملية ضبط الأمن بصفة عامة، وتنفيذ القانون بصفة خاصة . والافتراض الخاص بنموذج شبكة الجريمة يتماثل تماما مع الافتراض الخاص بنموذج قمع الجريمة . ومؤدى هذا الافتراض هو" أنه يوجد مقدار ضخم للجريمة الحقيقية فى أى مجتمع ، وأن هذا المقدار الضخم يوجد بصورة مستقلة عن إدراك المجتمع المتمثل فى الموظفين من ناحية ، وعامة الشعب من ناحية أخرى . ويمكن تشبيه هذه الجريمة بصورة استعارية بالبيئة التى تعيش فيها السمكة ، سواء كانت بحراً أو محيطاً ، حيث توجد أسماك القد والحدوق والقرش والسيف ، كما نجد أيضا سمكاً كبيراً وسمكاً صغيراً ، ومن ثم يمكن تشبيه رجال الشرطة فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية بصائدى الأسماك الذين يسعون بما لديهم من شباك الجريمة لاصطياد المجرمين ، ومن أجل تحقيق ذلك فهم يصيغون القرارات التى تتعلق بمكان الصيد ، ونوع الأسماك (المجرمين) التى يتمنون اصطيادها . ولقد كشفت العديد من الدراسات – فى المجتمعات الأوربية والأمريكية – عن أن الشرطة تركز جهودها من أجل صيد الأسماك الصغيرة . وهذا يعنى أن الشرطة تركز فقط على جرائم الصغار العادية والخاصة بالطبقة الدنيا، تاركة الأسماك الكبيرة ، أى جرائم الطبقة العليا أصحاب النفوذ ، لكى تسبح بحرية .

وتبدو أهمية هذين المدخلين فى أنهما يوضحان المظاهر المختلفة والمتعددة لمهمة تنفيذ القانون. فالجريمة الحقيقية هى تلك التى تكون مستقلة أو بعيدة عن

عمل الشرطة أو المحاكم ؛ ولهذا السبب فان المدخلين يعتبران من النماذج الواقعية للجريمة . وفى المقابل ، نجد أن مدخل التفاعلية الرمزية والمنظور الاثنوميثودولوجى يعتبران من النماذج التأويلية أو التكوينية. حيث إن اهتمام الباحث فى التفاعلية الرمزية بالجريمة يكمن فى فحص العملية الشرطية بوصفها تتضمن تفسيرا للأفعال والأشخاص ، على اعتبار أن الأفعال جرائم وأن الأشخاص مجرمون. ومن خلال هذا التفسير يتم اختيار بعض الأفعال باعتبارها تمثل جرائمنا ، واختيار بعض الأشخاص باعتبارهم يمثلون مجرمينا. ومن ثم ، فإن هذه النظرة تهتم بفحص ما الفعل الذى يتطابق مع الجريمة، ومن الشخص الذى اختير لدور المجرم ، ومثل هذه المهام تقع على عاتق الشرطة باعتبارها إحدى الوكالات المحددة للجريمة .

مواجهات الشرطة مع الأحداث[٢١]

وكان الهدف من هذه الدراسة التى قام بها كل من بيلياڤين وبراير (Piliavin and Briar) توضيح كيفية صنع قرار الشرطة فى مثل هذه المصادمات أو المواجهات . ولقد تم تحديد من هو الشباب المطارد باعتباره ذلك الشباب الذى يقوم بسلوكيات مريبة ، ويكون فى مسرح الجريمة المرتكبة أو بالقرب منها.

وقد أظهرت الدراسة أن المواجهة التى تقوم بها الشرطة ضد الأحداث تبدأ فقط إما من خلال المعرفة بأن هناك مخالفة قد ارتكبت ، أو أن هناك شبابا معينين هم مرتكبو هذه المخالفة، ولهذه النتيجة أثر فى عملية صنع قرار الشرطة. حيث إن المهمة الرئيسية للشرطة فى كل صدام أو مواجهة مع الأحداث هى القيام بعملية اختيار من بين الأحكام التى تتراوح من الإفراج النهائى ، والإفراج مع الخضوع لعمل استجواب ميدانى، والحبس فى ضوء حكم مخفف، إلى الدعوة

إلى محكمة الأحداث للشهادة ، والاعتقال والحبس فى دار لإيواء الأحداث فى ضوء أقصى حكم قاس . ويفيد المدى الذى تتراوح بينه هذه الأحكام فى أن كل حكم من هذه الأحكام يتناسب مع مخالفة أو خطيئة معينة ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأحكام يتم إقرارها وتنفيذها بصورة سياسية بهدف اعتقال المذنبين الذين يرتكبون جرائم السرقة، والجنس، والضرب، وحيازة الأسلحة ، والتربص انتظارا لارتكاب جرائم متنوعة ، والمعاكسة ، والسكر، وإزعاج الأمن . ويرى رجال الشرطة أن هناك قصوراً فى فهم السياسة الإدارية ، ويتمثل هذا القصور فى أن الأحكام يتم تحديدها فى ضوء ثلاثة اعتبارات هى : السن، والاتجاه، والسجل الإجرامى السابق. فمدى تقبل أفعال الشرطة لا يتوقف فقط على المعانى الخاصة بالمخالفة التى ارتكبت ، بل يتوقف ذلك أيضا فى ضوء توضيح شخصية هذا الحدث المرتكب للمخالفة . حيث إن تقييم شخصية الشباب المقبوض عليهم يؤكد أن هؤلاء الشباب يعانون من مشكلات كثيرة فى حالة الجرائم الخطيرة ، كالسرقة بالإكراه ، والقتل ، والاعتداء الخطير ، والسرقات الكبرى ، والنشل ، والاغتصاب ، والحريق العمد ، ويعتبر الشباب الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم من الجانحين المحترفين . أما فى حالة المخالفات البسيطة وغير الخطيرة ، فإن الانتهاك فى مضمونه يتخذ دورا تافهاً وليس له معنى ، ويبدو بعض المجرمين أو المذنبين غير الخطرين كجانحين خطرين ، إلا أن الآخرين يبدون كأولاد صالحين ، على الرغم من أنهم يرتكبون مخالفات غير سوية .

وعلى أية حال ، فإن ضباط الشرطة لديهم معلومات قليلة تمكنهم من مواصلة تحقيق دلائل فى تفاعلهم مع الأحداث ، ومن أهم هذه الدلائل : أصول أو نسب الشباب، وأعمارهم، وأوضاعهم ، واستعداداتهم ، وسلوكهم أو تصرفاتهم . كما يتميز الأحداث الأكبر سنا والأكثر خبرة بأنهم أعضاء فى عصابات جانحة

معروفة، وأنهم ذوو شعر ذهبى مشحم ، كما أنهم يرتدون جواكت سوداء وبنطلونات جينز قذرة ، وأن الأولاد الذين يتسمون بالهمجية سبق لهم أن تعرضوا لأحكام أكثر قسوة وخطورة . وتكمن الأهمية الكبرى لمثل هذه الدلائل فى تصرفات الأحداث ، حيث إن ذلك يحدد مدى التعاون بين الأحداث والشرطة . فالأحداث الذين يشعرون بالندم يتسمون بالاحترام ، حيث يظهرون الخوف ، الأمر الذى يترتب عليه تعامل الشرطة معهم فى ضوء محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الأحداث الذين يتسمون بالنكد والمعاندة وعدم الاكتراث فى مواجهة الشرطة ، فإنه يتم التعامل معهم باعتبارهم شباباً عنيفاً أو مشاكساً أو قاطعى طرق ؛ ولذلك فهم يحاكمون بأحكام أكثر خطورة كالاعتقال والحبس .

وهناك دراسات أخرى يوضح فيها كل من بليفان وبراير أن الشرطة أثناء أداء عملها تظهر الانحياز والإجحاف والتمييز . حيث يتم التعامل مع السود باعتبارهم جانحين بصورة أكثر خطورة من البيض الذين يعتبرونهم غير جانحين. ويمكن تفسير ذلك من خلال مفهوم ثقافة أو معرفة الشرطة . فالشرطة تعتقد أن السود والشباب الذين يظهرون تلميحات جانحة مقولبة ، الأمر الذى يدل على نشوز سلوكهم ، وهذا هو الدليل الواضح على الجنوح ، كما تفترض الشرطة أن مثل هؤلاء ارتكبوا جرائم كثيرة. وتحت تأثير هذه المعتقدات ، فإن الشرطة تكثف عملية المراقبة على المناطق المأهولة بهؤلاء الشباب ، وتحتك بهم بصورة متكررة. كما يشير كل من بليفان وبراير إلى أن مثل هذه المعتقدات ، والممارسات ترتكز على حالة الوحى أو الإلهام الذاتى لرجال الشرطة، كما أن المصادمات المتكررة والمراقبة غير المتكافئة تخلق نوعاً من العداء بين الشباب الخاضعين لتلك المراقبة . وتقلل الشرطة أيضا من مغزى وأهمية الصدام مع هؤلاء الجانحين

(حيث إنها تصبح عملية روتينية مبتذلة) . ومن هنا ، فإن مثل هذا العداء وعدم الاكتراث من جانب الجانحين للشرطة يدفع رجال الشرطة إلى القيام باستجوابات فعلية، ويعتبرون ذلك بمثابة دلائل أو مؤشرات على الجناح الخطير ، وهى تعد – فى نفس الوقت – بمثابة مبررات للآراء المسبقة لضباط الشرطة ، والتى تؤدى إلى خلق ما يمكن أن يطلق عليه أسلوب الحلقة المفرغة من أجل المراقبة المحكمة[٢٢].

ب- مدخل المنهجية الشعبية Ethnomethodological Approach

تأسست المنهجية الشعبية فى أوائل الستينيات من القرن العشرين على يد عالم الاجتماع هارولد جارفينكل ، ويقصد بها المناهج التى يستخدمها الناس تحديدا لابتداع المعنى والنظام فى الحياة الاجتماعية . فالاستنتاج والاتصال بين الناس يؤدى إلى فهم مشترك للأشياء . فالمنهجية الشعبية محاولة لوصف الكيفية التى يفهم بها الناس خبراتهم ويفسرونها[٢٣] ، وأن مجالها ينحصر فى كيفية تنظيم المواقف العملية فى الحياة اليومية بطريقة اجتماعية ، وكيف يستوعبها الأفراد ويعرفونها ويتعاملون معها كمجموعة متصلة من الأحداث الفعلية ، والتى يفترض الشخص أن أعضاء الجماعة الآخرين يعرفونها بنفس الطريقة التى يعرفها بها، وكيف يسلم بها هؤلاء الآخرون مثلما يسلم بها هو نفسه[٢٤]. فعندما يقوم الأشخاص بأفعال فإنهم ينهجون طريقا للقيام بأفعال يمكن تفسيرها، وأن وسائل التفسير تكمن فى أن تكون هذه الأفعال قابلة للإعلان والملاحظة . ويقوم الأشخاص بتصميم أفعالهم لكى يطبقها الآخرون عليهم كما هى ، كما يجعلونها قابلة للملاحظة لكى يعلنها الآخرون . ويشمل هذا التصميم المناهج المستخدمة لإبراز الفعل . ومن هنا ، فإنه يجب على مستقبلى الفعل أن يستخدموا نفس

المناهج لكى يدركوا مدى تطابق هذه الأفعال . وهناك أربعة مبادئ للمنهجية الشعبية : ***الأول*** هو تصميم المتلقى[٢٥] ، ***والثانى*** هو التعامل مع الوقائع والحقائق الاجتماعية باعتبارها إنجازات تفاعلية [٢٦] ، حيث تهتم المنهجية الشعبية بالإنتاج المحلى للنظام الاجتماعى العام ، وهى تهتم أساساً بإدراك الفعل الاجتماعى فى المواقف والأوضاع الخاصة. ***والثالث*** قائم على التمييز بين الموضوع أو المبحث والمصدر[٢٧] ، حيث لا تهتم المنهجية الشعبية بالتعريفات المسبقة لبعض الظواهر التى تم تفسيرها سوسيولوجيا، ولا تهتم كذلك بالسعى نحو استخدام مقاصد الأعضاء كمصادر لتلك التفسيرات ، فمقاصد الأعضاء تعد بمثابة موضوع بحث أكثر من كونها مصادر لتحديد مجموعة من الأمور المرتبطة بالأوضاع المفروضة سوسيولوجيا . أما ***الرابع*** فإنه يتعلق بالتصور الخاص للفاعل الاجتماعى . فالفاعل – من وجهة نظر الباحث البنائى– يعد بمثابة شخص سيطرت عليه ثقافته باعتبارها مجموعة قواعد تحدد السلوك المعيارى ، والأفعال هنا أصبحت محكمة السيطرة ، وهنا يصف جارفينكل (Garfinkel) الفاعل باعتباره الغبى الثقافى المبرمج مسبقا . أما المنهجية الشعبية ، فإنها تتناول الفاعل باعتباره مخلوقاً يستخدم القواعد، وهو الشخص الذى توجه للقواعد أثناء الفعل ، والذى قد يقوم بتصميم أفعال خاصة مطابقة للقواعد . ومن الواضح أن ذلك له علاقة بالفحوص السوسيولوجية لأى وضع يمكن أن يقال عنه إنه منظم من خلال القواعد ، وله علاقة بفهم القانون الجنائى كهيكل للقواعد .

وهناك العديد من الاتجاهات فى المنهجية الشعبية التى تقدم تحليلات سوسيولوچية ، يمكن أن نذكر منها ما يلى :

تحليل المنطق والفهم الدنيوى

ويقصد به محاولة أعضاء المجتمع كيفية الاستفادة من الافتراضات المتعلقة بالذاتية والموضوع لملامح وجودهم الاجتماعى . وتكمن الفائدة من استخدام هذه الافتراضات فى خلق الحقائق عن الجريمة أو الانتحار أو الجنس . فالتفكير الدنيوى يركز على الجريمة – مثلا – باعتبار أن وجودها يمثل صورة واقعية وموضوعية فى الكيان الاجتماعى ، وهى لم تكن مطلقا قضية خاصة بالتفسير الذاتى . ويصور هذا الفهم أو التفكير بأن الانحراف يعد بمثابة فعل كائن وموجود بصورة مستقلة عن استجابة المجتمع المحلى[٢٨].

تحليل فئات العضوية

وبؤرة اهتمام هذا النمط من التحليل فى المنهجية الشعبية هى استخدام الفئات العضوية فيما هو مفترض من متضمنات الفئة ، ودورها فى خلق وإدراك السلوك المناسب فيما يتفق مع الموقف من حيث الأفعال والأقوال أو الأحاديث .

تحليل المحادثة

ويعد هذا النمط من التحليل من أهم الأشكال المؤثرة والمعروفة فى المنهجية الشعبية . وتكمن فائدته فى توضيح تعاقب أو تسلسل وإثبات وتحديد وحدات الكلام فى المحادثة العادية ، ومدى اتساق الأحاديث التبادلية الأخرى من حيث القواعد والأسس الآخذة فى التحول التى يستخدمها المتحدثون لبناء حديث بشكل منظم ومعتدل ، كما هو الحال فى مناسك الحج وحجرات الدراسة وقاعات المحكمة . كما أن تحليل المحادثة يهتم بتوضيح الطرق التى توجه الأعضاء أنفسهم والخاصة بالتفاعل الاجتماعى شأنه فى ذلك شأن الأنماط الأخرى من التحليل فى المنهجية الشعبية [٢٩] .

أما فيما يتعلق بكيفية دراسة المنهجية الشعبية للجريمة ، يمكن القول إن المنهجية الشعبية تعالج الجريمة باعتبارها مسألة تعريف أو تحديد ، وهى فى ذلك تتفق مع التفاعلية الرمزية ، إلا أن وجه الاختلاف بينهما يكمن فى أن المنهجية الشعبية تركز على كيفية استخدام هذه التعريفات أو التحديدات بدلا من التعامل معها باعتبارها أمراً واقعاً فى بنية الأوضاع المحلية . ووفقا لذلك ، فإن المنهجية الشعبية توجه انتباهنا إلى موضوعات مثل :

* الطرق التى من خلالها يتم إدراك الإجراءات القانونية الخاصة ، كالتشريع ، والشكوى ، والتعرف على الأشخاص المشتبه فيهم ، والاعتقال ، والدفاع ، واستجواب الشهود ، والمحاكمة ، والنطق بالحكم ، والطعن .
* الطرق التى من خلالها يتم بها تنظيم الأوضاع والمواقف القانونية بشكل اجتماعى ، كاستدعاء الشرطة ، وتحقيقاتها، والمحاكم ، والمحاكمات .
* الأساليب التى يتم من خلالها تحقيق عملية التفاعل الاجتماعى للوحدات القانونية والجنائية ، كالمحامى ، والموكل ، والشرطة ، والمشبوه ، والقاضى والمتهم .

ثالثاً: مدخل الصراع البنائى The Structural Conflict Approach

يهتم هذا المنظور بتقديم التاريخ التأويلى لبناء وتكوين الجريمة، وهناك أربع قضايا نظرية لهذا المنظور هى ما يلى: (٢٠)

* إنه يمكن فهم أية حقيقة اجتماعية – كالنظام أو المهنة أو القانون ... إلخ – من خلال فحصها، أى النظر إليها فى ضوء علاقتها ببناء المجتمع بأكمله .
* إن بناء المجتمع يمكن وصفه بصورة أفضل وبشكل نهائى فى ضوء مصطلحات وتعبيرات صراع المصالح بدلا من اتفاق القيم ، ومن هنا فالسلطة تعد بمثابة العامل المجتمعى الأساسى .

* بالنسبة للأبعاد المختلفة (الطبقة ، المكانة ، الحزب ، نوع الجنس ، العنصر) للصراع نحو السلطة يكون فى الأساس بين الطبقات بمفهوم ماركس .
* يعد التحليل السوسيولوجى بمثابة تحليل نقدى متعمد للترتيبات الاجتماعية وموجه نحو التغير الاجتماعى والسياسى الذى له عادة طبيعية اشتراكية .

ومن هنا ، فإن تفسيرات هذا المنظور تتفق مع الاتجاه النقدى كما هو الحال فى علم الإجرام النقدى. ويرى تايلور وآخرون (Tylor *et al.*) أن أحد الأهداف الرئيسية للنقد هو التأكيد على أن الناس فى أى مجتمع قادرون على تأكيد أنفسهم فى الإطار الاجتماعى . وطبقا لماركس (Marx) ، فإن اهتمامنا ينصب على التنظيمات الاجتماعية المعترض عليها، والتناقضات الاجتماعية التى تعزز فرص الإنسان فى تحقيق حياة اجتماعية كاملة ، كالخلاص من العوز المادى ، وبالتالى فإن الحافز المادى ، والتحرر من إكراه الإنتاج القسرى ، وإلغاء تقسيم العمل القسرى ، ومجموعة من التنظيمات الاجتماعية تؤدى إلى عدم الحاجة إلى الاستمالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتجريم الانحراف[٣١] .

وعلاوة على ذلك ، فإنه يجب أن يكون واضحا أن علم الإجرام الذى لا يلتزم بشكل معيارى بإلغاء الفوارق فى الثروة والسلطة – وخاصة الفوارق فى الملكية وفرص الحياة – يجب أن يكون ملزما بشكل حتمى فى الدخول للاتجاه الإصلاحى[٣٢].

وفى ضوء عرضنا للقضايا النظرية الأربع السابقة لمنظور الصراع البنائى ، يمكن توضيح مدى مشاركة المنظورات السوسيولوجية الأخرى معها فى قضية أو أكثر كما يلى :

أولا : يشترك منظور الاتفاق البنائى مع منظور الصراع البنائى فى

القضية الأولى ، ولكنه لا يشترك معه فى القضايا الثلاث الأخرى ، حيث إنه يتبنى الاتجاه السببى العلاجى لعلم الإجرام الإصلاحى. كما أن منظور الاتفاق البنائى يتناول القضية الرابعة ، ولكنه يفسرها فى ضوء مصطلحات الليبرالية والديمقراطية أو الإصلاح الديمقراطى الاجتماعى بدلا من التحول الاشتراكى للمجتمع . كما أن هناك بعض التفسيرات لنظرية الصراع التى ارتبطت بلويس كوزر وآخرين (Lewis Coser And Others) ، ولكنها تفسر هذه الصور من الصراع ، كتلك التى تدخل فى المفاوضة الجماعية بين النقابات المهنية وأصحاب العمل، كتعبير عن القيم الاتفاقية والتنافسية التى تساهم فى التماسك الاجتماعى ، ولذلك فهى تظل داخل المقدمات المنطقية للاتفاق البنائى [٣٣] .

ثانيا: يشترك منظور التفاعلية الرمزية مع منظور الصراع البنائى فى القضية الثانية . ويتناول هاجن وآخرون (Hagan and Others) نظرية التسمية الإجرامية باعتبارها نوعا من نظرية الصراع . وعلى أية حال، يسمى المنظور التفاعلى ونظرية التسمية الاجتماعية (بنظرية صراع القيم) ، وتبتعد هذه النظرية عن نظرية الصراع البنائى فى عدم اشتراكها فى القضيتين الأولى والثالثة [٣٤] .

ثالثا: إن ما عرف بنظرية الصراع التى عرضها ماكس فيبر تحتل مكانة نصفها داخل منظور الصراع البنائى، حيث تشاركه القضيتان الأولى والثانية للبناء والصراع ، أما النصف الثانى فهو خارج منظور الصراع البنائى ، حيث لا تشاركه القضيتان الثالثة والرابعة . فنظرية الصراع التى عرضها ماكس فيبر لا تؤمن بالامتياز الطبقى كمصدر للسلطة، ولا تؤمن بالضرورة بغايات التحول الاشتراكى [٣٥] .

رابعا: إن هناك العديد من الدراسات السوسيولوجية عن الحركة النسائية

التى توجد فى كافة وجهات النظر السوسيولوجية. ومع ذلك، فلم يكن هناك حركة نسائية واحدة، ولم يكن هناك أيضا علم إجرام نسائى واحد أو مدخل نسائى للقانون[٣٦] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذه الدراسات تشارك منظور الصراع البنائى فى القضايا الأولى والثانية والرابعة ، حيث يمكن أن تعتبر أية دراسة خاصة تتناول النوع بأنها مستقلة نظريا عن الطبقة ، واضعين النظام الأبوى كما هو بخصائصه ، ولا يمكن القول إنها شكل من السلطة، بل يمكن اعتبارها موقف صراع للحركة النسائية داخل المنظور الشامل[٣٧] .

ويمكن هنا أن نتطرق إلى وصف التباين داخل منظور الصراع البنائى فى دراسته للجريمة والقانون الجنائى ، حيث يؤكد هينش (Hinch) أن هناك اتجاهاً قوياً بين الباحثين غير الماركسيين لافتراض أن هناك نظرية ماركسية واحدة للجريمة والتجريم ، بينما فى الحقيقة يوجد العديد من النظريات . كما افترض أيضا أن هذه النظرية الماركسية نموذج ومثال لأسلوب الجدل المعروف بالحتمية الاقتصادية، بينما فى الحقيقة هذا النوع من الجدل هو قضية على درجة كبيرة من النزاع داخل الماركسية. وأنه فى حالة وجود قضية واحدة أو عامل واحد يبدو أنه عام فى التحليل الماركسى ، كما هو الحال فى افتراض أن العلاقات الطبقية هى أهم عامل ذو مغزى مؤثر على تعريف الجريمة والتجريم ، إلا أن النظرية الماركسية تقيم قضية العلاقات الطبقية بطرق مختلفة ، حيث إنها تعطى مستويات متنوعة ومتباينة لأهمية العوامل غير الاقتصادية[٣٨].

وباختصار شديد ، فإن نظرية الصراع البنائى أو النقدى فى دراستها للجريمة تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية [٣٩] :

١- ما العلاقة الاجتماعية، ولمن تقدم المصالح من خلال تجريم أشكال معينة من السلوك؟

٢- كيف تكون تلك العلاقات والمصالح مفيدة من خلال مدى فعالية وتنظيم العمل الشرطى ؟

٣- كيف تتوالد وتتكاثر تلك العلاقات والمصالح فى إدارة العدالة من خلال المحاكم ؟

المحور الرابع : المدخل الإصلاحى فى علم الإجرام وعلم الاجتماع

لقد أمعن بعض علماء الاجتماع النظر إلى الجريمة باعتبارها مشكلة اجتماعية، حيث إن قصة انغماس إيرفن ويلر (Jrviin Walleer) فى نشر ضحايا الجريمة كمشكلة اجتماعية أثناء عمله فى وزارة القضاء العام فى كندا، يقصها بول روك (Paul Rock) فى كتابه (A View From the Shadows) المنشور عام ١٩٨٦[٤٠]. فلقد اشترك كل منهما فى إنجاز هذا العمل التنظيمى ، وكانوا أكثر تعمقا فى تكويناتهم النظرية كعلماء اجتماع ، وقد نجحا فى توضيح العملية التى من خلالها يمكن تحديد وتعريف الجريمة كمشكلة . وقد تم ذلك من خلال الارتباط التاريخى لعلم الاجتماع مع النظام العملى لعلم الإجرام ، وهو نظام حدد نفسه بمصطلحات السبب والعلاج على سبيل المثال. فعلم الإجرام بمعناه الضيق يهتم بدراسة ظاهرة الجريمة، وتحديد العوامل والظروف التى يكون لها تأثيرها على الجريمة أو قد تكون مرتبطة بالسلوك الإجرامى وحالة الجريمة بصفة عامة. ولكن هذا لا يجب أن يستهلك الموضوع كله فى علم الإجرام ، حيث تظل هناك مشكلة مهمة وحيوية ، ألا وهى محاربة الجريمة، وأنه فى حالة سلب هذه الوظيفة العملية من علم الإجرام ، فإن الأمر يتطلب استبعاد علم الإجرام من الواقع وجعله عقيما، وتلك هى الكارثة [٤١]. فالهدف النظرى العلمى لعلم الإجرام هو نمو حجم المعرفة المتعلق بعملية القانون والجريمة ورد الفعل نحو الجريمة ، أما الهدف

التطبيقى العملى لعلم الإجرام ملحق ومرتبط بالهدف النظرى أو العلمى وهو خفض كمية الألم والمعاناة فى العالم[٤٢] ، حيث إن عملية البحوث فى علم الإجرام تجرى بهدف تحقيق فهم علمى للسلوك الإجرامى ، وهذا الفهم يتيح لنا أفضل الفرص فى التنبؤ بزمن حدوثه ، وبالتالى نكون قادرين على اتخاذ الإجراءات الأمنية لضبط السلوك الإجرامى أو الحد منه أو منعه نهائيا[٤٣] . ويمكن القول إن المهمة الرئيسية لعلم الإجرام الراديكالى من الناحية التطبيقية هى البحث عن حل لمشكلة الجريمة، وخفض معدلها بشكل أساسى[٤٤].

وترى ماتزا (Matza, 1969)[٤٥] إن علم الاجتماع يمكن اعتباره علما إصلاحيا، ويمكن تحديد المكونات الرئيسية لعلم الإجرام الإصلاحى وعلم الاجتماع كما يلى :

١- تكافؤ المشكلات السوسيولوجية والاجتماعية .
٢- اشتقاق المسائل السوسيولوجية من الاهتمامات الاجتماعية .
٣- إن هدف البحث السوسيولوجى يكمن فى إصلاح المشكلات الاجتماعية .
٤- الاهتمام المتعمق بمسائل السببية ، وعلم أسباب الأمراض فيما يتعلق بالسلوك الإجرامى .
٥- الالتزام بالمبادئ المنهجية للعلوم الاجتماعية الوضعية .

ويؤكد كل من هستر وإيجلن (Hester and Eglin) على فشل المدخل الإصلاحى للمشاكل الاجتماعية الموجهة نحو دراسة الجريمة، وأن مظاهر هذا الفشل تكمن فى ثلاثة أخطاء هى ما يلى: [٤٦]

الأول : هو أن الاتجاه نحو دراسة الجريمة منذ بداية البحث إلى نهايته يتبلور فى الاهتمام والتركيز المتزايد لعمل شىء ما نحو الجريمة . ويكمن هذا

التركيز فى الاهتمام بحالة المجتمع المدنى التى ظهرت فى أعقاب الثورة الصناعية . ولقد تم صياغة الوضعية فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، وذلك فى مقابل خلفية هذا الاهتمام عن الوعى بالنتائج السيئة للتصنيع . فمثلا إن ما أصبح معروفا بجناح الأحداث كان يعد بمثابة مشكل لأنه ينذر بحدوث شرور كبرى لجرائم البالغين ، ويهدد بالتالى النسيج الحقيقى للمجتمع المدنى باحتمال حدوث الفوضى[٤٧] . ولقد أدرك بشكل صريح أن تطور البحث العلمى فى هذه الظواهر موجه نحو التخفيف من حدتها، وبالتالى يساهم فى إزالة التوتر . ويقول (Lukes) عن كونت وأشهر أتباعه ما يلى : "لقد تأصلت نظريات دور كايم عن الأنانية والأنومى فى ضوء كافة التقاليد السائدة ، وناقشت باهتمام أسباب اللاتكامل الاجتماعى الواضح والمقاييس العلمية المطلوبة لتجنبه . وأن العلاج لا يكون من خلال التمسك بالأعراف والتقاليد العتيقة ، ولا يكون كذلك فى البرامج الاجتماعية اليوتوبية أو التأملية ، ولكن الطريق الوحيد لحل الصعوبات فى هذه الأوقات العصيبة تكمن فى استخدام الطريق أو المنهج العلمى[٤٨].

فالاهتمام بالمذهب الوضعى فى العلوم الاجتماعية أدى إلى مراجعة دراسات علم الإجرام الإصلاحى كما هو الحال فى علم الاجتماع تماما . ولهذا فإن علم الإجرام الإصلاحى وعلم الاجتماع يتناولان بشكل متكافىء المشكلات الاجتماعية والسوسيولوچية ، وتستنتج الثانية من الأولى ، وتقدم موضوعات سوسيولوجية تخدم أهدافا اجتماعية واسعة . وبشكل عام ، يمكن القول إن علم الاجتماع يصبح مجرد خادم للدولة ، كما يبدو ذلك فى النص النظرى الذى عرضه يونج (Young, 1986) ، وأطلق عليه علم الإجرام الإدارى ، على الرغم من أن هذا المصطلح استخدمه من قبل فولد (Vold, 1958) فى عرض المدرسة

الكلاسيكية لعلم الإجرام فى القرن الثامن عشر[٤٩] . وعلى أية حال ، فإن التكافؤ المفترض للمشكلات السوسيولوجية الاجتماعية يشير إلى اتفاق علماء الاجتماع على أن المعايير والقيم والمعتقدات هى فى المقام الأول المسببة للمشاكل . إلا أننا نتشكك فى مثل هذا الاتفاق ، حيث إن مثل هذه القواعد يجب التعامل معها باعتبارها نقاطاً مطروحة للبحث بدلا من كونها مصادر لخلق المشكلات السوسيولوجية . كما أننا نشارك أعضاء المجتمع فى التعامل مع المعايير والقيم والمعتقدات باعتبارها وسائل لبناء النظام الاجتماعى الكلى . وإلى هذا الحد لا يوجد مبرر لإقرار ما نحتاج للتعامل معه كمشكلة .

الثانى : وهو اهتمام علم الإجرام الإصلاحى بعلاقات السبب والنتيجة بين العوامل المختلفة للسلوك الاجرامى ، جعله ينظر إلى المخلوقات البشرية باعتبارها أهدافاً بدلا من كونها موضوعات جديرة بالتعامل مع الأهداف العملية للبحث العلمى تماما، مثل أهداف العلوم الطبيعية. ولذا فإننا نأخذ بوجهة النظر التى ترى أن البشر من الأفضل النظر إليهم كموضوعات ؛ ذلك لأن سلوكهم له معنى ذاتى بالنسبة لهم .

ويقول شوتز (Schutz) [٥٠] إن مثل هذه الحالة من الأمور وجدت فى ضوء حقيقة مؤداها أن هناك اختلافاً جوهرياً فى البناء الخاص بالموضوعات الفكرية أو الموضوعات العقلية التى كونتها العلوم الاجتماعية عن تلك التى كونتها العلوم الطبيعية . فالباحث فى العلوم الطبيعية متروك له وحده مهمة تحديد مجال ملاحظته ، وإقرار الحقائق والبيانات والوقائع التى لها صلة بمشكلته وهدفه العلمى ، ولم تكن هذه الحقائق أو الوقائع مختارة من قبل ، بالإضافة إلى أنه لم يسبق تفسير مجال الملاحظة من قبل ، فالكون الطبيعى لا يعنى أى شىء بالنسبة للجزئيات والذرات والإلكترونيات ، إلا أن الأمر عكس ذلك فى الكون الاجتماعى ،

حيث إن مجال ملاحظة الباحث فى العلوم الاجتماعية هو الواقع الاجتماعى ، وأن هذا الواقع له معنى محدد ، وله أيضا بناء وثيق الصلة بأفكار وأفعال وحياة المخلوقات البشرية الداخلة فى نطاقه ، ومن خلال سلسلة من الأبنية الافتراضية والتى يتم اختيارها بشكل مسبق من خلال تفسير هذا الكون الاجتماعى ، حيث يتم تجريبه كواقع فى حياتهم اليومية ، وتلك هى الأهداف الفكرية لهم والتى تحدد سلوكهم . ويتم بناء الأهداف الفكرية بمعرفة الباحث فى العلوم الاجتماعية من أجل فهم هذا الواقع الاجتماعى الذى يجب أن يرتكز على الأهداف الفكرية المبنية وفقا لفكرة الناس عن الذوق العام ، ومعيشتهم فى حياتهم اليومية داخل مجتمعهم البشرى الاجتماعى، وبالمثل تقول ماتزا[٥١] (Matza) لقد بدأت الفوضى حينما أساء الباحثون الأوائل فى العلوم الاجتماعية فهم ظاهرة دراسة الإنسان باعتباره هدفاً بدلاً من كونه موضوعاً، حيث إن ذلك خطأ فادح . فلقد ظهرت العديد من النظريات التى تضع الإنسان باعتباره مجرد متفاعل وتنكر عليه أنه مبتدع للأحداث ، ولم تكن أى من هذه النظريات مقنعة فى وجهة نظرها، واستمر هذا التقليل من شأن الإنسان كافتراض يوجه البحث ويشكل النظرية الإجرائية . ولقد استمر هذا الخطأ المبدئى ليصيب علم الاجتماع بكارثة ، كما هو الحال كذلك بالنسبة للأنظمة البشرية الأخرى .

الثالث : وهو أن علم الإجرام الإصلاحى يسلم بموضوعية الجريمة أكثر من الاعتراف بأن الجريمة محددة ونسبية من الناحية الاجتماعية .

وطبقا لوجهة نظر بيكر (Becker) ، فإن الجريمة يمكن تفسيرها فى ضوء معنيين هما[٥٢] :

المعنى الأول : هو أن الجريمة يمكن تفسيرها من خلال العمليات التى يمكن من خلالها تعريف أنواع محددة من الأفعال كجرائم ، أى عن طريق صنع بعض القوانين الجنائية .

المعنى الثانى : وهو أن الجريمة يمكن تفسيرها من خلال عمليات تنفيذ القانون التى من خلالها يتم اختيار وتعريف حالات خاصة من تلك الأفعال بواسطة الشرطة بأنها تقع تحت طائلة القانون الجنائى .

ويمكن إضافة معنى ثالث لتفسير الجريمة ، وهو تلك العمليات التى تتم فى المحاكم ، ودور هذه العمليات فى إقامة الصلة بين تطابق اختيار الشرطة والتعريف القانونى وإلصاق لقب مجرم لفاعلين محددين . كما أن الانشغال بمسألة ما هى أسباب الجريمة ، يأخذ فى اعتباره هذه العمليات .

وإن هذا الفشل فى دراسة الخاصية المفسرة للجريمة يبدو واضحا فى علم الإجرام الإصلاحى لاعتماده على الإحصاءات الرسمية وغيرها المتعلقة بالجريمة. ولذا، فإن معدلات الجريمة تم معالجتها فى التراث الدوركايمى باعتبارها أشياء تخضع لتحليل المتغيرات ، كما تعد الجريمة نتاجا لسلسلة من الممارسات القضائية التأويلية .

ويمكن ملاحظة ذلك فى أن الهدف الكلى لعلم الإجرام هو الاهتمام بالجريمة، حيث يتم تصنيفها فى نطاق واسع من الأنشطة ، ويتم التعامل معها باعتبارها كل الموضوع لنفس القوانين، سواء كانت قوانين السلوك الإنسانى أو الوراثة الجنينية أو الإرشاد الاقتصادى أو التنمية ، أو ما شابه ذلك . والشىء الذى يعجز عن تحقيقه علم الإجرام هو تدمير الجريمة . فعلم الإجرام لا يستطيع الحد من الاغتصاب أو الاعتداء الجنسى على الصغار فى مجال العلاقات الجنسية ، أو السرقة فى مجال النشاط الاقتصادى ، أو تعاطى المخدرات فى مجال الصحة. ولكى يمكن تحقيق ذلك على علم الإجرام أن ينغمس فى علم الاجتماع ، ولكن الأهم من ذلك أنه ينبغى أن يشمل ذلك ترك فكرة المشكلة الموحدة التى تتطلب استجابة موحدة على المستوى النظرى كحد أدنى[٥٢] .

خـاتمـة

لما كان السلوك الإجرامى سلوكاً معقداً ومتعدد الجوانب ، فإنه من غير المرجح أن يحيط اتجاه نظرى واحد بكل هذه الجوانب ، فالتنوع النظرى فى دراسة السلوك الإجرامى ينقذنا من الدوجماطيقية، فضلا عن أنه ينبوع خصب للأفكار التى تؤدى إلى البحوث وتثير القدرات التخيلية اللازمة لتحقيق التقدم فى العمل السوسيولوجى فى مجال السلوك الإجرامى .

ولقد اجتهد الباحث فى محاولة عرض ثلاثة منظورات هى : التفاعلية الرمزية ، والمنهجية الشعبية ، والصراع البنائى ، وكيفية تطبيق هذه المنظورات فى دراسة السلوك الإجرامى ، حيث إن كل منظور يقدم رؤية فريدة فى تناول الجريمة . فمنظور التفاعلية الرمزية يهتم بالصور اليومية للتفاعل ، ومنها الرموز وغيرها من أنواع الاتصال غير اللفظى ، ويظل التفاعل مستمراً طالما أن الأفراد يشكلهم المجتمع ، وهم – بدورهم – يشكلون المجتمع ، كما أن منظور المنهجية الشعبية يتناول السلوك الإجرامى باعتباره مسألة تعريف أو تحديد ، وهو لا يتعامل معه باعتباره أمراً واقعاً فى بنية الأوضاع المحلية، كما أنه يهتم بالنظر إلى السلوك الإجرامى فى سياق الخبرات والمعانى التى تشكله ، وأخيراً منظور الصراع البنائى الذى يفترض أن السلوك الإجرامى يحسن فهمه فى ضوء الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة ، ولا بد للتغير الاجتماعى – الذى يحفزه الصراع والتنافس – أن يكون سريعا .

المراجع

١ – تايمز ، نوبل ، *علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية* ، ترجمة د . غريب سيد أحمد ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص٢٤ .

٢ – غيث ، محمد عاطف ، *المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى* ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ ، ص٤٣٣ .

٣ – Spector, M. and Kitsus, J., *Construction Social Problems,* Chicago, Adline, 1987; pp. 75-76.

٤ – Hester, S. and Eglin, P., *A Sociology of Crime,* London and New York, Routledge, 1992, p. 3.

٥ – Box, S., *Deviance, Reality and Society,* 2nd ed., London, Holt, Rinehart and Winston, 1981.

٦ – Sutherland, E. H. and Cressy, D.R, *Criminology,* 10th ed., Philadelplia, Lippincott, 1978, pp. 58-59.

٧ – Popenoe, A. D., *Sociology,* 3rd. ed., U.S.A, Prentice-Hall Inc., 1977, p. 267.

٨ – عوض ، السيد ، *الجريمة فى مجتمع متغير* ، الإسكندرية ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧٦– ٧٣ .

٩ – Caldwell, R.G., *Criminology,* 2nd ed., N.Y., The Ronald Press Co. , 1965. pp. 211-212.

١٠– Stanily. E,D., *Social Problems,* 3rd ed., U.S.A, Allyn and Bacon Inc., 1980, p. 378.

١١– Hirchi, T., *Causes of Delinquency,* U.S.A, Brekely University of California Press, 1969.

١٢– Hester, S. and Eglin, P., op. cit., p. 92.

١٣– Ibid.

١٤– جلبى ، على عبد الرازق ، *علم الاجتماع* ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٨٩–٩٠ .

١٥– بيومى ، محمد أحمد ، *المشكلات الاجتماعية* ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٤١– ٤٢ .

١٦– Blumer, H., *Symbolic Interactionism, Perspective and Method,* Englewood Cliffs, MJ, Prentice Hall, 1991, p. 2.

١٧– Erikson, H. T., Notes on the Sociology of Deviance, *Social Problems,* 9 (4), 1962, p. 307.

١٨– Athens, L., *Violent Criminal Acts and Actor,* London, Routledge & K gan Paul, 1980, p. 15.

Hester, S., & Eglin, P., op. cit., pp. 93-94. -١٩

Brannigan, A., *Crimes, Courts and Corrections, An Introduction to Crime and Social Control in Canada,* Toronto, Holt, Rinehart and Winston of Canada, 1984. -٢٠

Piliavin, I. and Briar, S., Police Encounters With Juveniles, *American Journal of Sociology,* 1984, 70, pp. 206-214. -٢١

Ibid. -٢٢

خلف ، مصطفى ، *قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع* ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٦١. -٢٣

زايد ، أحمد ، *علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية* ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص٤٤٢ . -٢٤

Garfinkel, H., and Sacks, H., On Formal Structures of Practical Action, in J.G. McKinney and E.A. Tiryakian (eds). *Theoretical Sociology, Perspectives and Developments,* N.Y. Appleton-Century-Crafts, 1970. -٢٥

Pollner, M., Sociological and Common-Sense Models of the Labeling Process, in Roy Turner (ed). *Ethnomethodology, Selected Reading,* Harmondsworth, Penguin, 1974, p. 27. -٢٦

Zimmerman, D, H. and Pollner, M., *The Eeveryday World as a Phenomenon,* N.Y, Praeger, 1970. -٢٧

Pollner, M., *Mundane Reason, Reality in Everyday and Sociological Discourse,* Cambridge, Cambridge University Press, 1987, p. 91. -٢٨

Hester, S. and Eglin, P., 1992, op. cit., pp. 16-17. -٢٩

Ibid., pp. 17-18. -٣٠

Tylor, I, Walton, P., and Young, J., *The New Criminology for a Social Theory of Deviance,* London, Routledge & Kegan Paul, 1973, p. 270. -٣١

Ibid., p. 281. -٣٢

Coser, A., L. *The Function of Social Conflict,* N.Y, Free Press, 1964. -٣٣

Hagan, J., *The disreputable Pleasure: Crime and Deviance in Canada,* 3rd ed., Toronto, MacGraw- Hill Ryerson, 1991. -٣٤

Hinch, R., *Cultural Deviance and Conflict and Conflict Theory,* Toronto, Halt, Rinehart and Winston of Canada, 1987, pp. 182-188. -٣٥

Edwards, S., *Violence Against Women, Feminism and the Law,* Melton Keynes, Open University Press, 1990, p. 145. -٣٦

Kleck, G. and Sayles, S., *Rape and Resistance,* London, Open University Press, 1990, p. 149. -٣٧

Hinch, R., 1987, op. cit., p. 189. -٣٨

Hester, S. and Eglin, P., 1992, op. cit., p. 26. -٣٩

Rock, P., *A view From the Shadows,* The Ministry of Solicitor General of Canada and the Making of Justice for Victims of Crime Initiative, Oxford, Clarendon Press, 1986. -٤٠

Radzinowicz, L., *In Search of Criminology,* Cambridge MA: Harvard University Press, 1962, P: 168. -٤١

Sutherland, E.H. and Cressey, D.R, *Criminology,* 10th ed., Philadelphia: Lippincott, 1978, p. 3- 24. -٤٢

Reid, S.T., *Crime and Criminology,* 4th ed., N.Y, Holt, Rinehart and Winston, 1985, p. 66. -٤٣

Young, J., The Failure of Criminology, the Need for A Radical Realism, in R. Matthews and J. young (eds), *Confronting Crime,* London, Sage. 1986, p. 28. -٤٤

Matza, D., *Becoming Deviant,* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1969. -٤٥

Hester, S. and Eglin, P., 1992. op. cit., pp. 7-10. -٤٦

Houston, S.E., *Victorian Origins of Juvenile Delinquency,* Canada, Prentice Hall, 1978. p. 2. -٤٧

Lukes. S., Emile Durkheim, *His Life and Work, A Historical and Critical Study,* Harmondsworth, Penguin, 1975, pp. 198- 199. -٤٨

Bottomley, A.K., *Criminology in Focus, Past Trends and Future Prospects,* Oxford, Martin Robertson, 1979, p. 2. -٤٩

Schutz, A., Concept and Theory Formation in the Social Sciences, in *Collected Papers, The Problem of Social Reality,* The Hague Martinus Nijhoff, 1967, pp. 58-59. -٥٠

Matza, D., 1969, op. cit., pp. 7-8. -٥١

Becker, H.S., *Outsiders, Studies in the Sociology of Deviance,* 2nd ed, N.Y, Free Press, 1973, p: 9. -٥٢

Smart, C., Feminist Approaches of Criminology or Pertmodern Woman Meets Atavistic Man, in L. Gelsthorpe and A. Morris (eds), *Feminist Prespectives in Criminology,* Milton Keynes: Open University Press, 1990, p. 77. -٥٣

Abstract

SOCIOLOGY AND CRIME

A STUDY ON THE THEORITICAL LITERATURE

El Said Awad

This study deals with the theoritical literature in sociology and criminology through four axes. It encompasses an introduction, a discussion about crime as a sociological problem, a debate on the biological and physcological theories that explain the criminal behavior, as well as the interpreted and constructive sociological theories.

Finally it discusses and criticizes the correctional approach in criminology and sociology and the theories about the causes of crime. Besides, it calls on the importance of the application of the interpretated theories in the study of criminal behavior.